



تتخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٩ / ٨ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مسدخت المسعود وعضوية كل من السادة القضاة و جعفر ناصر حسين و اكرم طه محمد و اكرم أحمد بلان و محمد صالح الفلجيني و عويد صالح التميمي و ميخائيل شعشون من كوراكيس و حسين أبو الحسن و سلسي المصري المكونين بالقضاء باسم الشعب و أصدرت قرارها الاتي :

المميز - المدعي عليه - / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته - وكيله الملازم الحفوفلي حيدر علي حسين .
المميز عليه - المدعي - / لؤي صالح عطية .

الإجراءات :

ادعي المدعي (المميز عليه) - يعمل برئاسة عقيد لسي هيئة حماية المنشآت الحيوية - أمام محكمة القضاء الإداري انه سبق أن أصدر المدعي عليه (المميز) / إضافة لوظيفته الأمر الإداري المرقم (٩٤٤٤) والمؤرخ في ٢٠٠٥/٦/١٢ القاضي بإحالة المدعي على التقاعد بناءً على رفع معلومات باغلة ومزيفة عنه من قبل مدير عام حماية المنشآت الحيوية وحيث إن أمر إحالته على التقاعد غير صحيح ولا يستند على أساس قانوني لذا طلب إلزام المدعي عليه / إضافة لوظيفته بإلغاء أمر إحالته على التقاعد المرقم (٩٤٤٤) لسي ٢٠٠٥/٦/١٢ مع احتساب المدة التي قضاها خارج الوظيفة لإفراض الراتب والترقية . نظّم المدعي لدى الجهة الإدارية المختصة بتاريخ ٩/٨/٢٠٠٩ وتم رفع التظلم إلى وزارة الداخلية / وكالة الوزارة لشؤون القوى المسلحة بموجب كتاب المرقم (١٧٣٤٦) لسي ٢٧/٨/٢٠٠٩ وتم بيت بالتظلم رغم مرور المدة القانونية . قام المدعي دعواه بتاريخ ١٣/٩/٢٠٠٩ ونتيجة للمرافعة الحضورية العتبية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٣٠/٣/٢٠١٠ وبمسند الضمارة (٢٢٢١/ق) ٢٠٠٩ حكماً يقضي بإلزام المدعي عليه / إضافة لوظيفته بإلغاء الأمر الإداري الصادر من وكالة الوزارة لشؤون الإدارية / مديرية الإدارة المرقم (١٢٥٢٢)

(٣-١)



في ١٢/٧/٢٠٠٥ تم تسليم (٣) منه والمستند على الكتاب الصادر من مكتب وزير الداخلية رقم (٩٤٤٤) في ١٢/٦/٢٠٠٥ وإعادة المدعي إلى الخدمة مع احتساب المدة التي قضاها خارج الخدمة لإفراض الراتب والقرابة ، لذلك أن أمر إحالة المدعي على التقاعد لا يستند له من القانون حيث لم يثبت وحيل المدعي عليه / إضافة لتوظيفه عدم تلبية المدعي بأداب وضوابط الخدمة استنادا إلى أحكام الفقرة (٣) من المادة (٣٠) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ المعدل (وهو القانون النافذ وقت إحالة المدعي على التقاعد) ، طعن وحيل التمييز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاحتسب التمييزية المؤرخة في ٢٨/٤/٢٠١٠ طلباً بفضه للأسباب الواردة فيها .

القرار :

لدى التطبيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً وبأن عطف النظر على الحكم التمييز وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون ذلك لان المدعي (التميز عليه) كان ضابطاً في الجيش السابق وفي سنة ١٩٩٣ نسب بأمر من ديوان الرئاسة الشغل المرقم (٢٢٨٦٢) في ٣٠/١/١٩٩٣ للعمل في وزارة الداخلية ووصل الى رتبة مقدم حتى سقوط النظام السابق وبعد حل الجيش والأجهزة الأمنية أعيد من قوات الائتلاف للعمل في قوة حماية المنشآت بوزارة الداخلية وملح رتبة عقيد . وقد اعين على التقاعد بالأمر الإداري المرقم (١٢٥٩٢) في ١٢/٧/٢٠٠٥ الموافق من وحيل وزارة الداخلية للشؤون الإدارية وبناءً على أمر وزير الداخلية كما جاء بكتاب مكتب الوزير المرقم (٩٤٤٤) في ٢٢/٦/٢٠٠٥ . وان محكمة القضاء الإداري وبقرارها العمل المرقم ٢٢١/ق/٢٠٠٩ في ٣٠/٣/٢٠١٠ علقت قرارها وبإلغاء الأمر الإداري الخاص بإحالة التمييز عليه الى التقاعد بأن الحالات (١ و ٢ و ٣) من الفقرة (٣) من المادة (٣٠) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ النافذ وقت صدور قرار الإحالة على التقاعد تتعلق بعدم التلبية بأداب وضوابط الخدمة وهذه غير ثابتة بحق المدعي وقررت

(٣-٢)



إعادته إلى الخدمة وانحساب المدة التي قضاعا خارج الخدمة لإغراض الراتب والترقية .
في حين كان على المحكمة التحقق من سبب إعالة المدعي إلى التقاعد وهل شكل مجلس
تحقيقي يحقه ولبت له عدم صلاحيته للخدمة . كما ان كتاب المديرية العامة لشؤون
المحامين - مديرية شؤون المتقاعدين الرقم (٢٠٤٧) في ٢٠٠٧/١٢/١٢ تضمن في
فقرته الرابعة ان المدعي المذكور وهو المقدم لؤي صالح عطية قد استلم الدفوعات التوقية
لقاية ٢٠٠٧/١١/٣٠ من مصرف الرافدين في السنك ويظهر انه استمر في استلامها بعد
تاريخ الكتاب المذكور في حين ان المحكمة حكمت له بإعادته للوظيفة وانحساب خدمته التي
قضاعا خارج الخدمة لإغراض الراتب والترقية فالمحكمة لم تلتفت الى انه كان قد استلم خلال
عمله في الداخلية بعد إعالته راتب الوظيفة واستمر راتب دفعت الطوارئ وأوصت بانحساب
خدمته خارج الوظيفة لإغراض الراتب والترقية دون ان يؤدي أي خدمة . وحيث ان كل ذلك
قد اطل بالحكم العمير قرر نفضه وإعادة الاضبارة الى محضتها لإتباع ما تقدم على ان يفي
رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاطلاق في ٢٠١٠/٨/٩ .


الرئيس
مهدت المصمود


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
كريم طه محمد


العضو
كريم احمد باهان


العضو
محمد صائب القشوبدي


العضو
عبد صالح التميمي


العضو
ميفائيل شمشون نسي كورميس


العضو
حسين ابو الكتم


العضو
سامي المكيونجي

مكون القوية *

(٣٠٣)